الفصل الأول:التأصيل النظري للتكنولوجيا المصرفية وتقنيات التجارة الدولية

تمهيد

يعيش العالم المعاصر تقدما في مختلف المجالات، ويعد التطور في تكنولوجيا المعلومات من أهم هذه المجالات التي شهدت هذا التقدم وهو ما جعله ينتقل من العصر الصناعي إلى عصر المعلوماتية الذي يتخذ من الوسائل التكنولوجية سبيلا للتقدم في شتى المجالات الاقتصادية خاصة.

وباعتبار المصارف ركيزة من ركائز الاقتصاد وجب عليها مواكبة العصر، والمحافظة على مكانتها من خلال تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وإدخالها على جميع أنشطتها.

ونظرا لأهمية الأنشطة الخارجية للمصارف وأهمية التجارة الخارجية وتنشيط حركة التبادل الدولي بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير كان لزاما على المصارف تطوير تقنيات تمويل التجارة الخارجية واستعمال التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى أهدافها المسطرة.

وهذا ما سيتم تناوله من خلال المبحثين الآتيين:

- أسس نظرية حول التكنولوجيا المصرفية؛
- تقنيات التجارة الدولية واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الأول: أسس نظرية حول التكنولوجيا المعرفية

تمثل المصارف أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها البلدان في تطوير اقتصادها وتفعيل نشاطها، وبسبب هذا الدور الهام الذي تلعبه المصارف وجب عليها أن تكون على درجة عالية من التطور الذي تحققه من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب الآتية:

- ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ماهية التكنولوجيا المصرفية؛
- التكنولوجيا المستخدمة في العمليات المصرفية؛
- ميزات وتحديات التكنولوجيا المصرفية.

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

شهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة غير مسبوقة في كافة نواحي الحياة، وأبرز هذه التطورات التي ميزت الوقت الحالي هي الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات، أو بما أصبح يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنه يتم التطرق إلى الآتي:

قبل التطرق لتعريف المعلومات سيتم التعرف على البيانات لأنها هي أصل المعلومة وكذا لإزالة اللبس الواقع بين المفهومين.

أولا: تعريف البيانات

مواد وحقائق خام أولية ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة، فالمعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها وتحويلها إلى شكل له معنى.[1]

وتعرف بأنها: "مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة عن الأحداث وبالتالي فإنها تصنف جزءا مما حدث، ولا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد العمل وبناءا عليه لا تخبر عما يجب فعله".[2]

1- عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص:29.

2- ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:95.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البيانات هي مجموعة من الحقائق والمواد الخام غير المرتبة حيث يكون الإنسان هو المصدر الأساسي لها من خلال قيامه بتجميع البيانات من ملاحظاته وشهاداته وتجربته على الواقع المحيط به، وينتج عن هذه البيانات بعد المعالجة ما يطلق عليه بمصطلح المعلومات.

ثانيا: المعلومات

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم المعلومات ومن أبرز هذه التعاريف:

مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة وثيقة مناسبة بحيث تعطي معنى فاصل وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم التي تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها.[1]

وفي الأخير يمكن استنتاج التعريف الآتي للمعلومات:

بيانات تمت معالجتها بطريقة محددة بتلقي البيانات من مصادرها المختلفة ثم تحليلها وتبويبها وتطبيقها حتى يتم إرسالها إلى مختلف الجهات.

وفقا لمفهومي البيانات والمعلومات يمكن القول أن المعلومات تنتج أو تشتق من البيانات وليس العكس، فالبيانات تعتبر المادة الخام التي يتم تشغيلها في نظام المعلومات لإنتاج مخرجات هي المعلومات التي تعبر عن معاني محددة لمستخدم النظام.

ثالثا: التكنولوجيا

يرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين هما (TECHNO) والثاني (LOGOS) أي العلم أو المنبع، لذا تكون كلمة واحدة هي علم التشغيل الاصطناعي.[2]

ويمكن تعريف التكنولوجيا على أنها: "الفن والعلم المستخدم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إذ تعد التكنولوجيا علما لأنها ترتكز على الأساليب والبحوث والأمور العلمية، وتعتبر فنا لأن الخبرات والمهارات الفنية تستخدم للتأكد من خدمة التكنولوجيا لحاجات المنظمة".[3]

1- عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، **مرجع سابق**، ص:30.

2- وليد عودة الهمشري، **عقود نقل التكنولوجيا**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:22.

3- جمال أبو شنب، **العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص:81.

وتعرف أيضا على أنها: الأسلوب المنهجي المنتظم الذي نتبعه عند استخدام تراث المعارف المختلفة بعد ترتيبها وتنظيمها في نظام خاص بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة لبعض المهام العلمية.[1]

يلاحظ مما سبق أن التكنولوجيا تم تعريفها من خلال وجهات نظر مختلفة من قبل الباحثين والمختصين، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأساليب المادية وغير المادية (المهارات، العلم، الفن والإجراءات، الأساليب، المعارف) التي يتم استخدامها لتحويل المدخلات (مواد ومعلومات) إلى مخرجات متمثلة بالسلع والخدمات التي يمكن توظيفها في تحسين جودة أداء المنظمات.

رابعا: الاتصال

سيتم إلقاء الضوء على مفهوم الاتصال وأنواعه

1- مفهوم الاتصال

إن أصل كلمة اتصال communication في اللغات الأجنبية يعود إلى جذور الكلمة اللاتينية (communis) والتي تعني "الشيء المشترك"، وفي القرن العاشر والحادي عشر اشتقت كلمة (commune) والتي كانت تعني ذلك الوقت ولأسباب سياسية "الجماعة المدنية" ولقد اشتقت من اللاتينية والفرنسية (communique) والتي تعني بلاغا رسميا.[2]

كما يعرف أيضا أنه "نقل وتوصيل أو تبادل الأفكار والمعلومات بالكلام أو بالكتابة أو بالإشارات". [3]

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج بأن الاتصال هو عبارة عن عملية أو فن نقل وتوصيل وتبادل الأفكار بين طرفين باستخدام مختلف الأساليب.

2- أنواع الاتصال

يأخذ الاتصال في المؤسسة شكلين رئيسيين وهما: الاتصالات الداخلية والاتصالات الخارجية.

1- محمد حسن الوادي وبلال محمود الوادي، **المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الصنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:270.

2- عبد الرزاق محمد الدليمي، **مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2015، ص:26.

3- محمد الصيرفي وعبد الغني حامد، **الاتصالات الدولية ونظم المعلومات**، مؤسسة ورد، البحرين، أكاديمية التعليم، 2006، ص:07.

2-1 الاتصالات الداخلية: وهي تدفق المعلومات داخل أقسام المؤسسة وفقا لخطة عملها وطبيعة تسييرها وإدارتها لمختلف أنشطتها ويكون هذا من خلال توجيه الأفراد والعاملين في مختلف الأقسام والمستويات والاتصال داخل المؤسسة نوعين هما: الاتصالات الرسمية، الاتصالات غير الرسمية.[1]

2-2 الاتصالات الخارجية: وتعبر عن كافة الاتصالات التي تقوم بها المؤسسة خارج هيكلها الواحدة وقد تكون من مؤسسات أخرى أو مع الزبائن وكافة أفراد المجتمع.

3- مفهوم وأهمية تكنولوجيا الاتصال

سيتم التطرق لمفهوم تكنولوجيا الاتصال وأهميتها.

3-1 مفهوم تكنولوجيا الاتصال

يقصد بتكنولوجيا الاتصال "تلك الأجهزة والمعدات والوسائل والأدوات التي تستخدم في توصيل أو نقل رسالة تتضمن معلومات أو أخبار من مكان إلى آخر بغض النظر عن نوعية المعلومات المنقولة شفوية كانت أو مكتوبة أو بصورة أو مرسومة".[2]

كما تم تعريفها كذلك بأنها: كافة النشاطات والوسائل المتعلقة بالنقل الالكتروني للمعلومات والبيانات من موقع لآخر باستخدام الأجهزة والبرامج والوسائط أو القنوات التي تربط بين الحاسبات وبعضها أو بين الحاسبات وبعض الوحدات الآلية الأخرى.[3]

3-2 أهمية تكنولوجيا الاتصال

لعبت هذه الأخيرة دورا كبيرا في تحسين عمليات الأعمال ونقل المعلومات بين المؤسسات منها مايلي: [4]

- الاتصالات الأفضل للأعمال حيث توفر الكثير من التقنيات كالبريد الالكتروني والصوتي والرسائل القصيرة والمحادثات والمؤشرات سواء باستخدام الانترنيت أو الهاتف الخلوي.
- كفاءة عالية: أي أن للاتصالات القدرة على تجميع ومعالجة ونقل المعلومات بسرعة كما لها إمكانية تنويع المعلومات ومصادرها.

1- تامر البكري، **الاتصالات التسويقية والترويج**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:49.

2- حسين عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة 02، 1997، ص:63.

3- طارق طه، **إدارة البنوك**، دار الكتاب، الإسكندرية، 2000، ص:509.

4- سامية محمد جابر ونعمان أحمد عثمان، **الاتصال والإعلام** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:387

- توزيع أفضل البيانات حيث أن المؤسسات بإمكانها إرسال البيانات من جهاز حاسوب إلى أخر بشكل سريع جدا.
- الاطلاع والتنبؤ أكثر بالغرض وكذا النقاط والإشارات الايجابية عن البيئة المحيطة ومواجهة التهديدات وتحويل التهديدات إلى فرص.
- العمليات الفورية: حيث أن الانترنيت وفرت بيئة عمل ملائمة وفعالة (البيع والشراء عن طريق الويب)
- قوى فاعلة مرنة ومتحركة: لم يعد من الضروري الحضور الشخصي في مقر العمل بل يستطيع تأدية العمل من المنزل.
- قنوات بديلة: أي استخدام قنوات بديلة لمتابعة العمل.
- إدارة تضم خدمة العملاء أو إدارة العلاقة مع الزبائن.

خامسا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1-مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستفيدين في كافة مجالات الحياة.[1]

وتعرف أيضا على أنها: "حيازة، معالجة، تخزين، بث معلومات مصورة، متينة ورقمية بواسطة مزيج من الحاسب الالكتروني والاتصالات السلكية واللاسلكية ومبني على أساس الالكترونيات الدقيقة".[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن تكنولوجيات المعلومات هي مكونات الحواسيب والبرمجيات بالإضافة إلى شبكات الاتصال وغيرها من الأجهزة اللازمة للقيام بمعالجة وتخزين وتنظيم وإرسال واسترجاع المعلومات وذلك بالكفاءة والسرعة العالية.

1- حميد السالمي وعلاء عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص:09.

2- محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص:19.

2-خصائص تكنولوجيا المعلومات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بعدة خصائص يمكن حصرها فيمايلي:[1]

- **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا جعلت كل الأماكن الكترونيا متجاورة.

- **تقليص الأماكن:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة.

- **اقتسام الملكية الفكرية مع الآلة:** نتيجة تفاعل بين الباحث والنظام.

- **المنمنمة:** بمعنى أخر أسرع، أرخص....الخ وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجيا المعلومات.

- **تكوين شبكة الاتصال:** توجد مجموعة من التجهيزات المستندة على تكنولوجيات المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات وتسمح تبادل المعلومات مع باقي النشاطات الأخرى.

- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيات يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت.

- **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

- **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالانترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطلها على مستوى العالم.

- **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية متنوعة الصنع أي بغض النظر عن المؤسسة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

- **قابلية التحرك والحركية:** أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، مثل الحاسوب النقال، الهاتف النقال.....الخ.

- **قابلية التحول:** وهي نقل المعلومات من وسط إلى آخر، تتحول الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال.

1- عطاء الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص:91.

المطلب الثاني: ماهية التكنولوجيا المصرفية

تسعى البنوك إلى الحصول على اكبر حصة سوقية وتعزيز مركزها التنافسي ولا يمكنها الوصول إلى هدفها إلا باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت ضرورة حتمية لمواكبة العصر.

أولا: تعريف التكنولوجيا المصرفية وخصائصها

1-تعريف التكنولوجيا المصرفية

التكنولوجيا هي رصيد المعرفة التي يسمح بإدخال آلات، معدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة وبالتالي فهي تتضمن استخدام الطرق والوسائل اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية بالاعتماد على المعارف والمهارات والخبرات المتاحة.

وعلى ذلك يضم مصطلح التكنولوجيا في المجال المصرفي مجالين:

- **المجال الأول:** التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات المصرفية
- **المجال الثاني:** التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات.[1]

2-خصائص التكنولوجيا المصرفية

يمكن تحديد أهم الخصائص فيمايلي:[2]

- إن التكنولوجيا المصرفية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المصرفية.
- إن هذه المعارف والمهارات والطرق والأساليب قابلة للاستفادة منها بالتطبيق العملي في المجال المصرفي.
- إن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي وسيلة يستخدمها المصرف لتحقيق أهدافه وغاياته.
- إن الخدمة المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا.
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على مجال أداء الخدمة المصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

1- طارق طه، **مرجع سابق**، ص:494.

2- نهلة محمد عبد العظيم المنشاوي، **تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرفية بتطبيق مواصفات الإيزو والعالمية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، 2003، ص:37.

ثانيا: مراحل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المصارف

يمكن تقسيم مراحل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى مرحلتين أساسيتين:[1]

1- مرحلة ما قبل استخدام التكنولوجيا في المصارف والممتدة ما بين 1914-1970

رغم طول هذه المرحلة إلا أن المصارف لم تعرف خلالها إلا مرحلتين من التطورات الأساسية التي مست نشاطها المصرفي، يمكن إيجازها فيمايلي:

1-1 - إدخال المحترفين إلى العمل المصرفي

تم ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة **1914** أين بدأت المصارف تدخل محترفين في تقديم بعض الأنشطة المصرفية، وخاصة تلك الأنشطة المعقدة والتي تتطلب نوعا من الخبرة والحرفة، وكان الهدف من وراء ذلك هو تحقيق عامل السرعة والكفاءة في إنجاز المهام المصرفية.

1-2 -مرحلة الاهتمام بالنشاط المصرفي

تبنت المصارف في هذه المرحلة استراتيجيات تسويقية كان لها اثر على كل عناصر المزيج التسويقي وكانت تهدف من ورائها إلى تصريف خدماتها بطريقة أكثر فعالية.

2- مرحلة دمج التكنولوجيا في المصارف والممتدة من السبعينات إلى يومنا هذا

تميزت المصارف في هذه الفترة بالتوسع المستمر في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويمكن تقسيمها إلى العديد من المراحل.

2-1- الاعتماد الأولي على تكنولوجيا الإعلام والاتصال من طرف المصارف

كان هدف المصرف من تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في هذه المراحل هو إيجاد حلول لمشاكل الأعمال المصرفية ومن بينها: التأخر في إعداد التقارير المالية والمحاسبية.

2-2- تعميم استخدام التكنولوجيا

تميزت هذه المرحلة بتعميم الوعي التكنولوجي على كافة العاملين بالمصرف وكذا الاستعداد للدخول إلى تكنولوجيا أوسع بالإضافة إلى عدم تدخل الإدارات الوسطى والعليا في النشاط.

1- وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 58

2-3-الاعتماد على وسائل الاتصال في عرض الخدمات

اعتمدت المصارف بعض الوسائل من أجل التوفير الفوري لخدمات العملاء بتكاليف مرتفعة مما دفع الإدارة العليا لتوجيه اهتمامها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال رغبة في تطوير المنتجات حسب متطلبات العملاء وبتكلفة أقل.

2-4-التحكم في التكاليف

تميزت هذه المرحلة بضبط الاستثمارات في التكنولوجيا كما عملت الإدارة العليا على الاستعانة بمختصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمساعدتها في ضبط التكاليف.

2-5-الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا

نتج هذا التفكير عن الاستثمارات الضخمة التي قامت بها المصارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ تم اعتبارها كأصل من أصول المصرف، وبالتالي فهو يحقق مردودية كباقي الأصول.

وفي هذه المرحلة أصبحت تعتبره عمل ضم أعمال المصرف، وبدأ التركيز فيها على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي والخارجي، لقد نتج عن الإدارة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف المصرف العديد من التوجهات الحديثة منها:

- اهتمام المصارف بالخدمات المصرفية بالتجزئة مما ساعد على زيادة ربحيتها.
- الاعتماد المتزايد على التقنيات الالكترونية لتلبية حاجات المتعاملين من الخدمات الالكترونية.
- زيادة أهمية التكنولوجيا في مراقبة سير الأعمال وكذا الرقابة الداخلية والتحكم في المخاطر.
- الحد من استعمال الملفات الورقية التي تحتاج إلى حيز كبير داخل المصارف.

إذن يمكن القول بأن علامات بروز الصيرفة الالكترونية التي تعتمد على الركائز الالكترونية في عرض المنتجات للمتعاملين معها بدأت خلال هذه الفترة وكان الهدف من ورائها هو تسهيل الأعمال وتلبية متطلبات المتعاملين.

ثالثا: أسباب تسارع المصارف في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال

هناك العديد من الأسباب التي دفعت المصارف إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يمكن ذكرها فيمايلي:[1]

1- تطور الانترنيت وعوامل دمجه في العمل المصرفي

قبل التطرق إلى شبكة الانترنيت سيتم تبيان الفرق بين الانترانت INTRANET وشبكة الاكسترانت EXTRANET وشبكة الانترنيت INTERNET

- **الانترانت:** هي شبكة حاسبات آلية خاصة بالمنظمة، ترتكز على استعمال البروتوكولات ومعايير الانترنيت تهدف إلى تقاسم المعلومة وانتشارها خلال حدود المنظمة أو منظماتها الفرعية بين الأفراد أو المجموعات باستخدام الرسالة الالكترونية كما تمكن من توسيع محيط نشاط المنظمة.[2]
- **الاكسترانت:** هي أيضا شبكة حاسبات آلية توظف تقنيات الانترنيت في ربط المصالح داخل المصرف بأطراف من خارج المصرف، والمعلومات على الاكسترانت أمنة لمنع الخلل بالأمن من المستخدمين غير المرخص لهم بالدخول، وتقدم شبكة الاكسترانت تنسيق وتبادل الوثائق والأعمال.
- **الانترنيت:** فهي شبكة تربط بين عدد هائل من المواقع وتعمل على تحقيق التواصل بين جميع المستخدمين على اختلاف أنواعهم داخليا وخارجيا عبر العالم.[3]

تعتبر الانترنيت ثمرة الدمج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ أن الجميع يتفق على أن شبكة الإنترنيت أصبحت وسيلة اتصال مطلوبة من طرف الكثير من المنظمات من جهة ومن طرف المتعاملين من جهة أخرى، لذا تركز الدراسة عليه باعتباره أهم الشبكات المعتمدة من طرف المصارف، وقبل التطرق إلى معرفة عوامل دمج المصارف لهذه التقنية يجب التعرف إليها أولا وعلى مراحل تطورها.

1- عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، **نفس المرجع السابق**، ص:33.

2- تيسير الكيلاني، **معجم لمصطلحات الكمبيوتر والانترنيت**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2004، ص:59.

3- محمد عبد العظيم أبو النجا، **التسويق الإلكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:26.

1-1 -مراحل نمو الانترنيت

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين:

1-1-1-المرحلة الأولى: كان أول استخدام لها في الستينات عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس وكالة المشروعات البحثية المتقدمة وخصصت هذه الشبكة لتبادل المعلومات المرتبطة بوزارة الدفاع الأمريكية، بعدها كان النمو الحقيقي للانترنيت عام 1985 عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية (National science foundation US) بربط ستة مراكز لحسابات عملاقة بنظام اتصال فائق السرعة يسمح بإرسال بيانات ذات أهمية كبيرة بسرعة فائقة عبر الشبكة من خلال البريد الالكتروني E-MAIL

1-1-2-المرحلة الثانية: لقد طرأ في هذه المرحلة تغيير على استخدام الانترنيت عام 1989، حيث تطورت مجموعة من القواعد التي تتحكم بملفات مكتبية، نصوص، صور، وأصوات فيديو مخزنة في الحسابات التي تؤلف الانترنيت وهي المعروفة اليوم بخدمة الويب أو خدمة النسيج العالمي الواسع المعروف بـــ: W.W.W (World.Wide.Web) لقد انتشر استخدامه عام 1993 مع استعمال برمجيات التصفح التي أتاحت لأصحاب الحاسبات الشخصية التنقل بسهولة ويسر من موقع لآخر عبر هذه الشبكة.[1]

1-2 - خصائص الانترنيت

تؤثر بعض خصائص الانترنيت بشكل جوهري في أهداف المصرف فإن كان هدف المصرف الأساس يرتكز على إشباع الحاجات الحالية والمستقبلية للعملاء فإن المصرف بإضافة لهذه التقنية سيتمكن من تحقيق هذا الهدف وكذا تحقيق أهداف أخرى مصاحبة لها ومن بين هذه الخصائص مايلي:

- الانترنيت شبكة مفتوحة؛
- الانترنيت شبكة العام؛
- وسيلة اتصال تفاعلية.

1- بختي إبراهيم، **دور الانترنيت وتطبيقاته في مجال التسويق، حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص:38-39.

1-3 النمو الهائل لمستخدمي الانترنيت

خلال فترة التسعينات تحول الانترنيت من مجرد أداة اتصال إلى ثورة تكنولوجية هائلة، حيث تزايد عدد مستخدمي الشبكة في السنوات الأخيرة، ويمكن تلخيص عدد مستخدمي الشبكة على المستوى العالمي في الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور عدد مستخدمي الانترنيت على المستوى العالمي مابين 1997-2013

السنوات	عدد المستخدمين بالملايين	النسبة العالمية للمستخدمين %
ديسمبر 1997	70	1.7
ديسمبر 1999	248	4.1
ديسمبر 2000	361	5.8
ديسمبر 2002	587	9.4
ديسمبر 2004	817	12.7
ديسمبر 2005	1018	15.7
ديسمبر 2007	1319	20
ديسمبر 2009	1802	26.6
ديسمبر 2011	2267	32.7
ديسمبر 2012	2497	35.7
مارس 2013	2749	38.8

Source : miniwarts marketing group : internet growth : today's road to e-commerce and global trade nternet ; miniwarts marketing group ; internet worlds stats technologie reports 2013,p2, Site : http// www.internetworldstats.com/emarketing.htm avril 2019.

تظهر الإحصائيات الواردة في الجدول أن حجم استخدام الانترنيت على المستوى العالمي في تزايد مستمر حيث بلغ 70 مليون مستخدم سنة 1997 ليرتفع هذا العدد ليصل إلى 2749 مليون مستخدم مارس 2013، وهذا يدل على الإقبال الواسع للأشخاص على هذه التقنية نظرا للمزايا التي توفرها لهم، لذا أبدت المصارف هي الأخرى اهتماما واسعا بها من خلال دمجها في العمل منذ

سنوات عديدة باعتمادها الصيرفة عبر الانترنيت كقناة أساسية في عرض خدماتها المختلفة للعملاء بكل أنواعهم.

2- التجارة الالكترونية

ظهرت التجارة الالكترونية نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي أحدثت تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول، يعتبر مصطلح التجارة الالكترونية أكثر تحديدا من الأعمال الالكترونية، فهذه الأخيرة تضم جميع الآليات الالكترونية التي تمكن من ممارسة جميع الأنشطة والأعمال داخل الشركات أو بين الشركات والمتعاملين معها، في المقابل التجارة الالكترونية تنطوي إلا على عمليات البيع والشراء بالوسائل الالكترونية وبصفة أساسية من خلال الانترنيت الذي ساعدها على تحقيق عدد من الخصائص:[1]

- سرعة وسهولة الاتصالات مما ساعد على إبرام العديد من الصفقات بين أطراف متعددة، وكذا القيام بمعاملات مالية مختلفة، وهذا يساهم في توفير الوقت والجهد.
- وجود شفافية في التعامل مما يوفر المعلومات عن المتعاملين وكذا المنافسين، وهذا يسهل للمتعامل الحصول على الخدمة بجودة عالية وتكلفة منخفضة.

لقد ساعدت هذه العوامل على تطور التجارة الالكترونية، حيث تشير الإحصائيات إلى انه قد تراوح إجمالي قيمة التجارة الالكترونية خلال الفترة 1996-1997 من 70 مليون دولار إلى 8000 مليون دولار كما تراوح إجمالي القيمة خلال الفترة ما بين 2000-2002 من 10 مليار إلى أكثر من 1500 مليار دولار.[2]

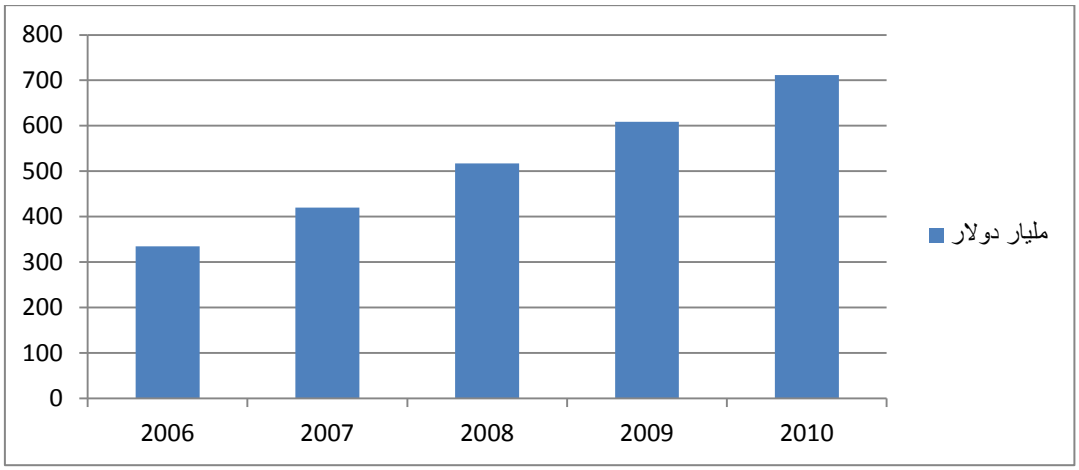
إن هذا التطور الذي تشهده التجارة الالكترونية يدفع المصارف إلى تطوير أداة الدفع الالكترونية لتتماشى وطبيعة المعاملات من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على المتعاملين الحاليين وزيادة حصتها من المتعاملين المتوقعين.

1- حازم الببلاوي، **على أبواب عصر جديد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص:192.

2- أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص ص:56-57.

تظهر أهمية التجارة الالكترونية من خلال التطور المتسارع لحجمها في العالم، ويمكن تبيان ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 1: تطور حجم التجارة الالكترونية في العالم ما بين 2006-2010



المصدر: وهيبة عبد الرحيم، تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي –حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه– تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013، ص:112.

إن الشكل أعلاه يبرز التطور الذي وصلت إليه التجارة الالكترونية حيث بلغ حجم المعاملات في العالم سنة 2006 ما يقدر بـــ: 335 مليار دولار ليصل سنة 2010 إلى 711.2 مليار دولار أي انه في ظرف 4 سنوات تجاوز حجم المعاملات الضعف.

في الأخير يمكن القول انه لا يمكن للتجارة الالكترونية الوصول إلى هذا المستوى إذا لم تكن المصارف قد وفرت لها أدوات الدفع الالكترونية، وبالتالي فتطور هذه الأخيرة هي ضرورة فرضتها متطلبات التعامل في البيئة الالكترونية.

3- عولمة الأسواق

صاحب تحرير التجارة الدولية تحرير لحركة رؤوس الأموال، حيث نجد الدول المتقدمة قد فتحت أسواقها المالية لرأس المال الأجنبي، إذ لوحظ تجاوز كبير في معدلات النمو في حركة رؤوس الأموال الدولية، ومعدلات النمو في التدفقات السلعية، وحدث توسيع كبير في الأسواق العالمية وتزايد أعدادها ودرجة تكاملها، حيث أنها لم تعد أسواق مالية وطنية متفرقة، بل اندمجت جميعها في سوق عالمية واحدة تضم هذه الأخيرة المراكز المالية في كل من نيويورك ولندن وسنغافورة وغيرها، وهذه الأخيرة تتصل مع بعضها البعض عن طريق شبكة اتصالات واسعة إتاحتها التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد نتج عن عولمة الأسواق حركة رؤوس الأموال وهذا لتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية في الدول المتقدمة بالإضافة إلى تطور تداول النقد الأجنبي على المستوى العالمي.[1]

المطلب الثالث: التكنولوجيا المستخدمة في العمليات المصرفية

التكنولوجيا المستخدمة في المصارف اليوم متعددة ومتنوعة، وهي تختلف باختلاف أشكالها وتطبيقاته (أجهزة ومعدات تكنولوجية، شبكات، تطبيقات، أنظمة مختلفة لتقنيات تكنولوجية) فيمايلي سيتم التعرض إلى أهمها:

1- نظام إدارة قواعد البيانات

هي عبارة عن مجموعة من الملفات التي تحتوي على معلومات وبيانات مالية وتاريخية، لذا وجب أن تدار بطريقة ذات كفاءة وفعالية كمخرجات تساهم في تحفيز القرارات، وعملية إدارتها تتم من خلال حزم برمجية متطورة للحاسبات تدير عمليات إنشاء وتخزين وتنظيم وتحديث وتستخدم واحد من ثلاثة نماذج لقواعد البيانات وهي: النموذج الهرمي، المكتبي، العلائق.[2]

2- نظام العميل الخادم

يستخدم مصطلح Client (محطة، زبون، عميل) في شبكات الاتصال المحلية للدلالة على محطة عمل تمتلك إمكانيات المعالجة الخاصة مثل الحواسيب الشخصية وهو نظام آلي تعمل فيه الحواسيب الشخصية أو محطات العمل كعملاء تطلب خدمات من محطات (طبع، ملفات، قواعد بيانات) والتي تكون متواجدة في مواقع بعيدة.[3]

3- برمجيات المجموعة (العمل المشترك)

من بين احد البرامج التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتعرف برمجيات المجموعة على أنها "نوع من البرمجيات صمم للاستخدام في الشبكات لخدم مجموعة من المستخدمين الذين يعملون في مشروع مشترك".

كما تعرف على أنها "سيرورة من العمليات التي تهدف إلى العمل الجماعي Group تضم مجموعة برامج Ware الضرورية لهذا العمل".

1- رمزي زكي، **العولمة المالية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص ص 80-81

2- يورك برس، **إدارة الأعمال التجارية الإلكترونية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2003، ص:118.

3- ماهر كنج شكري، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص:35.

4- تدفق الأعمال (انسياب العمليات)

نتيجة لزيادة حجم التكاليف الإدارية المرتبطة بالعمليات الإدارية المتكررة يوميا وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تقوم بها مختلف المنظمات، وللعمل على تقليل وتوجيه مختلف العمليات (إداري، قانونية، محاسبية، مالية، إنتاجية) تم وضع نظام إلي يدعى تدفق الأعمال، هذا الأخير يشكل وظيفة خاصة من برمجيات المجموعة، والذي يسمح بأتمتة وبرمجة تدفقات المستندات والمعلومات بين مختلف فرق العمل، ويستخدم هذا النظام في المؤسسات المالية بما فيها البنوك ويعرف تدفق الأعمال على انه عمليات مصممة بطرقة يمكن معها تشغيل عدة وظائف في آن واحد، وهذه الطريقة مخالفة للمعالجة التسلسلية التي يجب فيها على الوظائف أو المهمات الانتظار حتى إتمام عملية واحدة قبل أن يمكن البدء في الأخرى.[1]

5- الانترنيت

إن شبكة الانترنيت تمثل شبكة اتصالات واسعة تقدم للمشتركين فيها خدمات عديدة ومتنوعة وتتكون هذه الشبكة من مجموعة من الشبكات المستقلة والمتجانسة التي تعمل تحت نظام ذي استعمالات موحدة والذي يمثل مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التي يعتمد عليها في التفاهم والعمل بين الحاسبات.[2]

ويعرف البروتوكول على انه مجموعة القواعد التي تدير إرسال واستقبال المعلومات عبر الشبكات.

إن البروتوكولين الداعمين للعملية الأساسية للانترنيت هما:

5-1 برتوكول مراقبة البث: يراقب تجميع الرسالة في حزم Paquets متماثلة قبل بثها على الانترنيت كما يراقب إعادة الحزم حتى تصل إلى وجهتها.

5-2 بروتوكول الانترنيت: يتضمن هذا البروتوكول كل التفاصيل الموجهة بكل الحزم، ويتأكد أن كل بروتوكول منها عليه علامة العنوان الصحيح للوجهة.

1- يورك برس، **مرجع سابق**، ص:123.

2- تيسير الكيلاني، **مرجع سابق**، ص:59.

6- الانترانت والاكسترانت

تستخدم البنوك والمؤسسات المالية حاليا تكنولوجيا الانترانت، وهي شبكة حاسبات آلية خاصة بالمنظمة ترتكز على استعمال بروتوكولات ومعايير الانترنيت.

وتهدف إلى تسهيل تقاسم المعلومات وانتشارها خلال حدود المنظمة ومنظماتها الفرعية، بين الأفراد أو المجموعات باستخدام الرسالة الالكترونية، كما تمكن الانترانت أو خادم الانترانت من توسيع محيط نشاط المنظمة فالانترانت تعتبر من دعائم برمجيات المجموعة (العمل الجماعي).

أما تكنولوجيا الاكسترانت فتمثل أيضا شبكة حاسبات آلية توظف تقنيات الانترنيت في ربط المصالح داخل البنك (مدير الفروع، مدير التسويق،.....).

والمعلومات على الاكسترانت آمنة لمنع الإخلال بالأمن من المستخدمين غير المرخص لهم بالدخول على الشبكة، وتقدم شبكة الاكسترانت البنية الأساسية الخاصة بالبنوك لتنسيق وتبادل وثائق الأعمال من خلال التبادل الالكتروني للبيانات المصرفية.[1]

7- الرسائل الالكترونية

بمعنى نقل الرسائل باستخدام نظم المعالجة ووسائل الاتصال عن بعد حيث يتم إدخال الرسالة في محطة طرفية ونقلها عبر خطوط الاتصالات إلى محطة طرفية أخرى موصول بالمعدات وخدمات هذا الأخير في البنوك هي عبارة عن خدمات على شبكة حاسبة تسمح لموظفي البنك والمدراء بإرسال واستقبال البريد الالكتروني فهو طريقة لإرسال النصوص الكترونيا من حاسوب مركزي أو نهاية طرفية إلى نهاية طرفية أخرى بين مختلف أقسام وفروع البنك ويطلق كذلك على الرسالة الالكترونية مصطلح البريد الالكتروني.[2]

8- التبادل الالكتروني للبيانات

وهو عبارة عن مجموعة من المعايير النمطية والأجزاء الآلية للكمبيوتر وتكنولوجيا البرامج التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر في التنظيمات المختلفة بتحويل البيانات الكترونيا وتنفيذ صفقات الأعمال بطريقة الكترونية لا تعتمد على الورق.[3]

1- محمد فاتح حمدي، مسعود **بوسعدية وياسين قرناني، تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة، الاستخدام والتأثير**، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:43.

2- طارق عبد العال حماد، **الاندماج والخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص:87.

3- يورك برس، **مرجع سابق**، ص:145.

*EDI :Electronic Data Interchange

ومن العمليات والشؤون التي يقوم نظام تبادل البيانات الكترونيا بنقل المعلومات المتعلقة بها (الاستعلامات، جدول المواعيد، الاستقبال، دفع الفواتير...)، أما في القطاع المالي فالبنوك استخدمت هذا النظام في نظام المقاصة في التبادل الآلي بين البنوك.

في السابق كان من الصعب استخدام EDI * بسبب التكاليف العالية ومتطلبات الشبكة اللازمة لعملها، أما الآن فقد أصبح بإمكان البنوك استخدام EDI بسبب انخفاض تكاليفها بصورة جادة بسبب إمكانية استخدام الانترنيت كشبكة تخدم EDI.

9- تكنولوجيا مركز الاتصال

يعرف مركز الاتصال على انه "مكان يقوم من خلاله موظفو البنك باستخدام أدوات متكاملة للتعامل مع العملاء"

يعتبر مركز الاتصال من أهم الأدوات المستخدمة في مجال إدارة العلاقة مع الزبون وهو عبارة عن نظام لمعالجة الاتصالات المتأتية من الزبائن مزود بتكنولوجيات تسمح بتوجيه جملة المتصلين إلى الخدمة المطلوبة من خلال نظام الخادم الصوتي التفاعلي أو نظام الرد الصوتي التفاعلي الذي يتيح للمتصل عدة خيارات كما يلعب هذا النظام دورا هاما في معالجة الاتصالات بكفاءة عالية وبتكلفة متدنية حيث يتصل الزبون مباشرة بالشخص المناسب لتقديم الخدمة المطلوبة، ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال أصبح العميل البنكي يستعمل أكثر من وسيلة اتصال: هاتف محمول، بريد الكتروني، فاكس، رسائل صوتية عبر الانترنيت.....الخ، فبرزت ضرورة تطوير المفهوم السابق لمركز الاتصال من مجرد مركز لاستقبال الاتصالات إلى مركز شامل يضم كل القنوات الأخرى مثل الفاكس والانترنيت وغيرهما وأطلق عليه اسم مركز الاتصال دلالة على شموليته وإدماجه لكافة قنوات الاتصال مع دعمه وتزويده بمنتجات الإدارة الالكترونية لإدارة العلاقة مع الزبون.[1]

10- الموزع الآلي للأوراق النقدية

هو صورة بسيطة للمكننة في القطاع البنكي فهو آلة أوتوماتيكية تستخدم عن طريق البطاقة الالكترونية (البنكية) وتسمح للمستفيد بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى الفرع.

1- ماهر كنج شكري، **مرجع سابق**، ص:36.

11- التبادل الآلي للأوراق النقدية

هو بمثابة الشكل الموسع للموزع الآلي للأوراق النقدية وهو جهاز أوتوماتيكي يقدم خدمات أكثر تعقيدا أو أكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للنقود ويطلق عليه كذلك اسم الشباك وهو متصل بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات الآلي البنكي الإلكترونية بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال يسمح الشباك بالقيام بالعديد من العمليات، هذه الشبابيك متصلة بالكمبيوتر الرئيسي للبنك.

12- نهائي نقطة الدفع الالكتروني

يعتمد على شبكة اتصالات الكمبيوتر وله كذلك عدة تسميات منها نهائي نقطة البيع الالكترونية، فإذا كان العميل يحمل بطاقة الدفع بين البنوك فإن موظف نقطة البيع يستطيع أن يمرر البطاقة على القارئ الالكتروني الخاص بالبطاقة والموصول مباشرة، هذا الأخير يقوم بخصم القيمة مع الكمبيوتر المركزي للبنك من الرصيد الخاص بالعميل بعد أن يدخل الرمز أو الرقم السري الخاص به، ويقوم الكمبيوتر المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب الشهر.[1]

13- شبكة البنوك المنزلية

يعتمد نظامها على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات، حيث يتم ربط الكمبيوتر المركزي بالبنك بالكمبيوتر الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائط الاتصال (الخطوط الهاتفية) حيث يعمل الكمبيوتر الشخصي كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية مثل عرض أرصدة العميل، طباعة الكشوف وبيان الشيكات المحصلة.

كما يمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادرة من العميل للبنك مثل طلب دفتر الشيكات، تحويل مبلغ من حساب العميل إلى حساب آخر، القدرة على القيام بمقابلة على شاشة الكمبيوتر مع موظف المصرف وهذا لتقديم النصائح المالية، واستقبال الردود عن الأسئلة ومن خصائص العمليات المصرفية المنزلية.[2]

- منتجات ذات تقنية عالية.
- وسائل اتصال قوي.
- منتجات تمثل رمزا للتحديث والحيوية.

1- نعمون وهاب، **مرجع سابق**، ص:715.

2- **نفس المرجع السابق**، ص:715.

المطلب الرابع: ميزات وتحديات التكنولوجيا المصرفية

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدد من الميزات جعلت المصارف تتبناها وتدرجها ضمن قائمة أهدافها الإستراتيجية، كما تواجه تحديات ومصاعب سيتم التطرق إليها فيمايلي:[1]

أولا: ميزات التكنولوجيا المصرفية

1-1 – تقليص المسافات

بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح العالم قرية صغيرة تلاشت فيها الحدود الجغرافية، بمعنى أن كل الأماكن متجاورة الكترونيا.

1-2 – تقليص المكان

نقصد هنا إمكانية استخدام وسائل التخزين التي تستوعب حجما من المعلومات والتي يمكن الرجوع إليها واستخدامها بكل يسر وسهولة وفي أي وقت، كما أنها تساعد على بناء قاعدة من المعلومات تستطيع المصارف الرجوع إليها وقت الحاجة من اجل اتخاذ مختلف القرارات.

1-3 – تقليص الوقت

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات يعمل على تقليص وقت الاستجابة للطلبات، بمعمى يساعد على السرعة في إدارة وإنجاز الأعمال المصرفية، كما أنه يساهم في التقليل من الإجراءات والخطوات التنفيذية، بالإضافة إلى انه يساعد العميل في الحصول على الخدمة بسرعة عالية كمعرفة الرصيد، إجراء عمليات التحويل، التعرف على الخدمات المصرفية...الخ

1-4 – إقتسام المهام الفكرية مع الآلة

تعطي هذه الخاصية نتيجة التفاعل بين الباحثين والنظام من خلال إمكانية اتخاذ القرار من المعلومات المخزنة أو الناتجة عن البيانات المحصلة، وهذا يساعد على إيجاد مخرجات أكثر تطورا وتلبية لحاجات المتعاملين مع المصرف.

[1] -Paul Henry Pivine , **La Banque a Distance, Perspective Stratégique Et Financière,** Editeur Eurostaff, Paris, 1996, P : 29.

1-5 – تزايد النظم الشبكية

تظهر من خلال ربط النظم الداخلية مع بعضها البعض بالإضافة إلى ربطها مع النظم الخارجية الأخرى في النظام الشبكي، وهذا يساعد على تطوير الاتصال مابين المصرف والعميل، وكذا بين الإدارات الداخلية للمصرف الواحد وباقي المصارف، وهذا بدوره يساعد على زيادة نطاق الإشراف على مختلف الأقسام وفي مختلف المهام.

1-6 – تطور البيئة الالكترونية يساهم في البناء الفكري للأفراد

إن استخدام الأفراد لوقت طويل نظم المعلومات يساعد في التكوين الفكري لهم مما ينتج عنه تفاعل الأفراد مع هذه الخدمات، وهذا يساعد على تحسين صورة المصرف لدى العملاء، مما يدعم فرص الابتداع والابتكار على كافة المستويات.

1-7 – تسمح باستثمار رأسمال المصارف

لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين أهم العناصر في استثمار رأسمال المصارف في العديد من الدول، حيث بلغ في سنة 1982 في أمريكا 400 مليار دولار لتصبح سنة 2003 قيمتها أكثر من 1300 مليار دولار،[1] وهذا يرجع لمساهمتها في تقوية الموقع التنافسي للمصرف في السوق.

1-8 – أساس مهم لانجاز أعمال مختلفة

بينت الإحصائيات الأمريكية أنه يوجد أكثر من 193 مليون عامل يعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء الأعمال المختلفة، خاصة مع ظهور الحكومة الالكترونية، المكتبة الالكترونية، المصارف الالكترونية، وأن كل هذه النشاطات لا يمكن أن تتم بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[2]

1- عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، **مرجع سابق**، ص:36.

2- البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، العدد 2، المجلد 54، 2001، ص:139.

ثانيا: تحديات استخدام التكنولوجيا المصرفية

طرحت عدة تحديات لاستخدام الأعمال الالكترونية خصوصا في المصارف، وتظهر هذه التحديات لكل من الزبائن والمصارف والبنوك المركزية على حد سواء كل في اختصاصه، ومن جملة التحديات مايلي:[1]

1-بالنسبة للزبائن

تتمثل تحديات الاستخدام فيمايلي:

- صعوبة الاستخدام مثل اللغة وتوفر القواعد الإرشادية.
- قلة الثقة في استخدام الصيرفة الالكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع مباشرة.
- عدم توفر المهارات اللازمة لاستخدام الخدمة مثل عدم المعرفة باستخدام الانترنيت.
- تحديد سقف أعلى للسحب النقدي وضعف تسويق الخدمات الالكترونية من قبل البنوك.

2- بالنسبة للبنوك

تتمثل تحديات الاستخدام في:

- عدم قناعة الإدارة بالجدوى الاقتصادية لتطبيق التكنولوجيا وبالذات الصيرفة الالكترونية.
- عدم توفر روح الإبداع وقلة المعرفة بمزايا وفوائد الصيرفة الالكترونية.
- عدم التوافق والانسجام بين أنظمة العمل البنكية الموجودة بالبنك.
- التكاليف الإدارية والاستثمارات المالية في الأجهزة والصيانة والتدريب وغيرها.
- وجود مقاومة للتغير من قبل العاملين بالبنوك في أداء العمل والتخوف من فقدان الوظيفة أو تحمل مسؤولية خطأ معلوماتي.

نجد أن تطور الانترنيت وظهور التجارة الإلكترونية وعولمة الأسواق كانت أهم الأسباب التي جعلت المصارف تلجأ إلى التكنولوجيا لتطوير أنشطتها وأجهزتها من خلال استخدام الانترنيت والاكسترانت وأنظمة مختلفة كنظام إدارة قواعد البيانات ونظام العميل الخادم التي تنظم عمل المصرف وتطوره.

1- أنيس هادي، تريسة خالد العامري، **استخدام الكروت الذكية في التسويق**، دار الفاروق، مصر، 2007، ص:119.

المبحث الثاني: تقنيات التجارة الدولية واستخدام التكنولوجيا الحديثة

تعد التجارة الدولية أحد أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع لمالها من أهمية تتمثل في ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج الزائد عن حاجة السوق المحلية، وبهدف تسهيل وتنشيط حركة التبادل الدولي بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير، وجب على البنوك إحداث تقنيات وآليات لتمويل التجارة الخارجية، كما كان لزاما عليها إخضاع هذه التقنيات إلى التكنولوجيا الحديثة قصد تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

- ماهية التجارة الدولية؛
- تقنيات التجارة الدولية؛
- أدوات الدفع المستعملة في التجارة الدولية؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقنيات التجارة الدولية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

في ظل التحولات والتغيرات التي يعيشها الاقتصاد العالمي وما نجم عن ذلك من زيادة الاعتماد التجاري الدولي بين الدول والأقاليم أصبح من الضروري إيجاد ميكانيزمات وآليات جديدة ترمي إلى النهوض بالتجارة الدولية.

أولا: مفهوم التجارة الدولية وأسباب قيامها

1-مفهوم التجارة الدولية

لقد تعددت تعاريف التجارة الدولية باختلاف الزوايا أو المعايير التي ينظر منها إليها ومن أهم هذه التعاريف مايلي:

تعرف التجارة الدولية بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذا بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، وعليه فهي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة.[1]

1- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص:09

وتعرف أيضا بأنها حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى.[1]

وعليه فالتجارة الدولية بالمفهوم الضيق تنحصر في التجارة الخارجية للبلدان التي تشمل الصادرات والواردات المتطورة وغير المتطورة (السلعية والخدماتية) فقط، في حين بالمعنى أو المفهوم الواسع فهي تشمل الصادرات والواردات المتطورة (السلع) وغير المتطورة (الخدمات)، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي.

مما سبق عرضه يمكن القول أن التجارة الدولية تشمل كلا من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والهجرة الدولية وذلك على المستوى الدولي.

2- أسباب قيام التجارة الدولية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشبعة تنشا بمناسبة تبادل السلع والخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، ويمكن حصر هذه الأسباب فيمايلي:[2]

- تفاوت الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات بين الدول.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، كذلك الرفع من المستوى المعيشي.
- اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية ورفع المستوى المعيشي.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.

مما سبق يمكن استخلاص أن أسباب قيام التجارة الدولة تتلخص أساسا في:

تحقيق الاكتفاء الذاتي، التخصص الدولي، اختلاف تكاليف الإنتاج، اختلاف ظروف الإنتاج، اختلاف الميول والأذواق.

1- حفيظة شيخي، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي- منظمة التجارة العالمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص:10.

2- نداء محمد العوض، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:15.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية وأطرافها

1-أهمية التجارة الدولية

تكمن أهمية التجارة الدولية في التالي:

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد و في نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية و التصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج والدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقد والصرف الأجنبي)،[1]

أما فيما يخص أهميتها الواضحة بالنسبة لعمليتي الاستيراد والتصدير فيمكن توضيحها من خلال: [2]

1-1- بالنسبة لعملية الاستيراد: الاستيراد جزء من التجارة الدولية يتضمن تخطيطا ووضع سياسات تختص بهذه الوظيفة، لذا يجب وضع سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات، والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، وبالتالي فوجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد لأخر.

1-2- بالنسبة لعملية التصدير: التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

2-أطراف التجارة الدولية (الخارجية)

إن عمليات التجارة الدولية تتطلب وجود أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة لانتقال البضاعة و رؤوس الأموال.

1- محمد عوض، **التجارة الدولية: نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المصرفية، دون بلد نشر، 1995، ص:14.

2- حكيمة سبع، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، (غير منشورة)، تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2014-2015، ص:07.

2-1- الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية: تتكون من ثلاثة أطراف لهم علاقة مباشرة وهم المصدر والمستورد والبنك التجاري.[1]

2-1-1- المصدر: وهو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها.

2-1-2- المستورد: وهو الذي يقوم بشراء السلع لا بقصد إعادة تصديرها بل بغرض بيعها في الأسواق الداخلية المحلية.

2-1-3- البنوك التجارية: و تتمثل وظيفتها فيما يلي:

الوظيفة الأولى: الوظيفة النقدية: والتي تتمثل في تزويد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع.

الوظيفة الثانية: الوظيفة التمويلية: والتي تتمثل في تزويد المشروعات بالأموال اللازمة، فهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر والمستثمر، ومن أمثلة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية للمصدرين والمستوردين:

- تقديم المعلومات والمشورة.
- إنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد.
- تمويل عمليات التبادل.
- إصدار الضمانات التي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم
- تسديد حقوق المصدرين الأجانب عن طريق الخصم من حسابات فروع البنك بالخارج.
- إجراء التأمين وعمليات التحصيل المستندية للمبيعات الدولية.

2-2- الأطراف غير المباشرة في التجارة الدولية: تتعدد الأطراف الذين لديهم دور غير مباشر في عمليات التصدير والاستيراد يأتي في مقدمتها الناقل، التأمين، رجل العبور.

2-2-1- الناقل (شركات النقل): تلعب عملية النقل دورا هاما في عمليات التجارة الخارجية، وذلك في تأثيرها على سير البيع النهائي، وهناك عدة وسائل للنقل نذكر منها:

- النقل الجوي.
- النقل البري.

1- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 279-280.

- النقل عبر السكك الحديدية.
- النقل البحري.

2-2-2- رجل العبور: يعامل على أنه أساس وساطة عمليات النقل حيث يتدخل في عمق سلسلة المنتج ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين، أو قد يكون ناقل ومراقب بحري فهو يؤثر على عملية العبور، وهناك ثلاثة أنواع للعبور(عبور دولي، عبور إقليمي وعبور وطني)

2-2-3- التأمين: هو عملية يتم بمقتضاها المؤمن (المصدر) بدفع أقساط التأمين لصالح شركات التامين من أجل الحصول على مستحقاته نتيجة الأخطار المحتمل أن تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية والجوية والبحرية وأيضا أثناء الشحن والتوزيع، وتمر عملية التأمين بمرحلتين:

- مرحلة الحصول على الوثائق.
- مرحلة الحصول على التأمين.

إذن، يمكن استخلاص أن التجارة الدولية (الخارجية) لها أطراف مباشرة ممثلين في: المصدر، المستورد، البنوك التجارية التي تكون ضامنة لكلاهما من خلال عملية التوطين، وأطراف غير مباشرة هي: الناقل، التأمين، رجل العبور.[1]

1- السيد متولي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص:281-282.

المطلب الثاني: تقنيات التجارة الدولية

أدى التبادل التجاري المتعلق بالتجارة الدولية إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول مما أدى بالفقه والأعراف الدولية إلى إيجاد طرق وتقنيات من أجل تسديد قيمة هذه السلع ومن أهمها:

أولا: الاعتماد المستندي

إن معظم المعاملات التجارية والصفقات الدولية يتم تسوية الغالبية منها عن طريق تقنية الاعتماد المستندي، والتي تعد أحد أهم آليات ضبط التجارة الخارجية، وهذا بالنظر للصعوبات التي تنتاب عمليات التبادل التجاري الدولي بالإضافة لما توفره من ضمانات وتسهيلات لكل من المصدرين والمستوردين على حد السواء.

1- تعريفه وأطرافه

1-1-تعريف الاعتماد المستندي

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتبناة من طرف المنظمات الدولية وكذلك الخبراء والباحثين للاعتماد المستندي ومن أهم هذه التعاريف:

الاعتماد المستندي هو تقنية بنكية تتخذ شكل وثيقة يرسلها البنك بناء على طلب من زبونه إلى بنك آخر في الخارج و يأتي هذا بعقد البيع المبرم بين المستوردين والمصدرين، الهدف منه تسديد قيمة الصفقة المبرمة بين الطرفين لصالح المصدر وبالتالي فهو يعتبر بمثابة تغطية لعملية بيع وشراء عن طريق وساطة بنكية لإتمام العملية.[1]

ويمكن تعريفة بأنه تعهد مكتوب يصدره بنك يسمى فاتح الاعتماد بناء على طلب عميله، ويتعهد هذا البنك بمقتضاه لطرف ثالث يسمى المستفيد أو المصدر، بأن يدفع أو يخصم قيمة الكمبيالات المصاحبة لمستندات الشحن طالما كانت تلك المستندات مطابقة لشروط العقد.[2]

مما سبق يمكن استنتاج أن الاعتماد المستندي هو عبارة عن خطاب يصدره البنك المحلي (فاتح الاعتماد) بطلب من عميله لصالح المصدر من خلال بنك خارجي ويسمى بالمستندي لأن الدفع فيه مشروع بتقديم المصدر للمستندات المطلوبة.

1- عادل بونحاس، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر 2002-2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص:09.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:248.

1-2- أطراف الاعتماد المستندي:

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي وهي الأطراف الأساسية ويأتي إلى جانبهم طرف رابع، وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وهذه الأطراف هي:[1]

1-2-1- الأمر (المستورد، المشتري): وهو الذي يطالب فتح الاعتماد ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد، و يشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

1-2-2- البنك (فاتح الاعتماد): وهو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد حيث يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد المصدر في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

1-2-3- المستفيد: وهو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فان كاتب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل وبموجب هذا العقد يستلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

1-2-4- البنك المراسل: وهو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد، يوجد حالات يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب، وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر وهذا يسمى بالبنك المحرر.

2- أهمية الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي أفضل وسيلة وأنجحها لتمويل التجارة الخارجية نظرا لتحقيق مصلحة جميع الأطراف من مصدرين ومستوردين وضمان حقوقهم بواسطة تدخل البنك الوسيط المعتمد ومبادرته الشخصية لضمان حقوق أطراف البيع الدولي، فتساهم في جلب المتعاملين الاقتصاديين الدوليين نظرا لثقتهم التامة بحفظ حقوق الطرفين وعدم إتلافها.

1- كنوش عاشور، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص:17.

2-1- بالنسبة للمصدر: يضمن حق المصدر ويشجعه بتصدير بضاعته و خدماته، خاصة في الجزائر بتعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أين اجبر بالتعامل بتقنية الاعتماد المستندي في مجال الاستيراد للبضائع والخدمات، وهذا يدل على انتهاج الجزائر سياسة تدعيم الصادرات خارج المحروقات و تشجيع المصدرين الجزائريين أو الأجانب المقيمين في الجزائر أو غير المقيمين، المهم أن يكون لهم فرع أو مكتب تمثيل في الجزائر.

- يحقق للمصدر الأمان والطمأنينة بحصوله على الثمن كما يضمن هذا الاعتماد إخطار التجارة الخارجية التي تواجهها السلعة أثناء التنقل.
- الاعتماد المستندي يحمي المصدر نفسه من سوء الحالة المالية للمستورد وعدم قدرته على التسديد.

2-2- بالنسبة للمستورد: يحقق الأمان الذي يثبت صحة العقد التجاري المبرم بين المصدر والمستورد بفصل الوثائق التي يرسلها المصدر إلى البنك فاتح الاعتماد والتي تخضع للرقابة التامة، ويكون لدى المشتري الثقة والاطمئنان بوصول البضاعة إليه وفق المواصفات المحددة وبالأسعار التي تم التعاقد عليها و في المواعيد المنصوص عليها.[1]

3- أنواع الاعتماد المستندي

تصنف الاعتمادات المستندية من حيث درجة الحماية والمتمثلة في قوة التزام البنوك كما تصنف كذلك حسب طريقة التنفيذ المتفق عليه من طرف المصدر والمستورد، وهناك أنواع أخرى من الاعتمادات المستندية التي لها مميزاتها الخاصة، يلجا إلى استخدامها المتعاقدون في ظل ظروف معينة ويمكن توضيحها في الآتي:[2]

3-1-الاعتماد المستندي القابل للإلغاء

وهو اعتماد يمكن لأي طرف من أطراف الاعتماد القيام بإلغائه أو تعديل شروطه في أي وقت يشاء ودون موافقة مسبقة من بقية الأطراف الأخرى، لذا فان هذا النوع من الاعتمادات لا يوفر الضمانات الكافية، لهذا يتجنب استخدامه في التطبيق الفعلي.

1- علودة نجمة دامية، **دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في القانون، (غير منشورة)، تخصص القانون الدولي للأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص ص:75-77.

2- شاعة عبد القادر، **الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض، دراسة الواقع في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص:121-124.

3-2-الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء

وهو يمثل التزاما قاطعا من جميع الأطراف بعدم إلغاء أو تعديل الاعتماد دون موافقة الأطراف الأخرى ذات الصلة بالاعتماد المستندي، فهذا النوع من الاعتماد شائع الاستخدام في تمويل العمليات التجارية الدولية نظرا لما يوفره من ثقة عالية وضمانات أكيدة وواضحة، وهذا الاعتماد ينقسم إلى اعتماد محرر وذلك لوجود تعهد لدفع القيمة صراحة، وغير محرر أي إمكانية الدفع من عدمه.

3-3-الاعتماد المستندي بالاطلاع

في حالة هذا النوع من الاعتمادات يلتزم البنك مصدر الاعتماد أو البنك المعين لمقابلة الدفع أو محرر الاعتماد بدفع قيمة المستندات فور الاطلاع عليها وفحصها والتأكد منها، شرط أن تأتي مطابقة لنصوص وأحكام الاعتماد.

3-4-الاعتماد المستندي بالقبول

ويسمى كذلك لأنه دائما في ظل توفر جميع شروط الاعتماد المستندي ولا يتم الدفع فور تقديم مستندات شحن مطابقة للاعتماد، وإنما يتم الدفع بعد فترة لاحقة من تقديم المستندات التي ينص عليها الاعتماد وتتراوح هذه الفترة عادة بين شهر وستة أشهر، وقد يتم حساب المدة من تاريخ الاطلاع على كل المستندات وقبولها أو تاريخ الأمر بفتح الاعتماد.

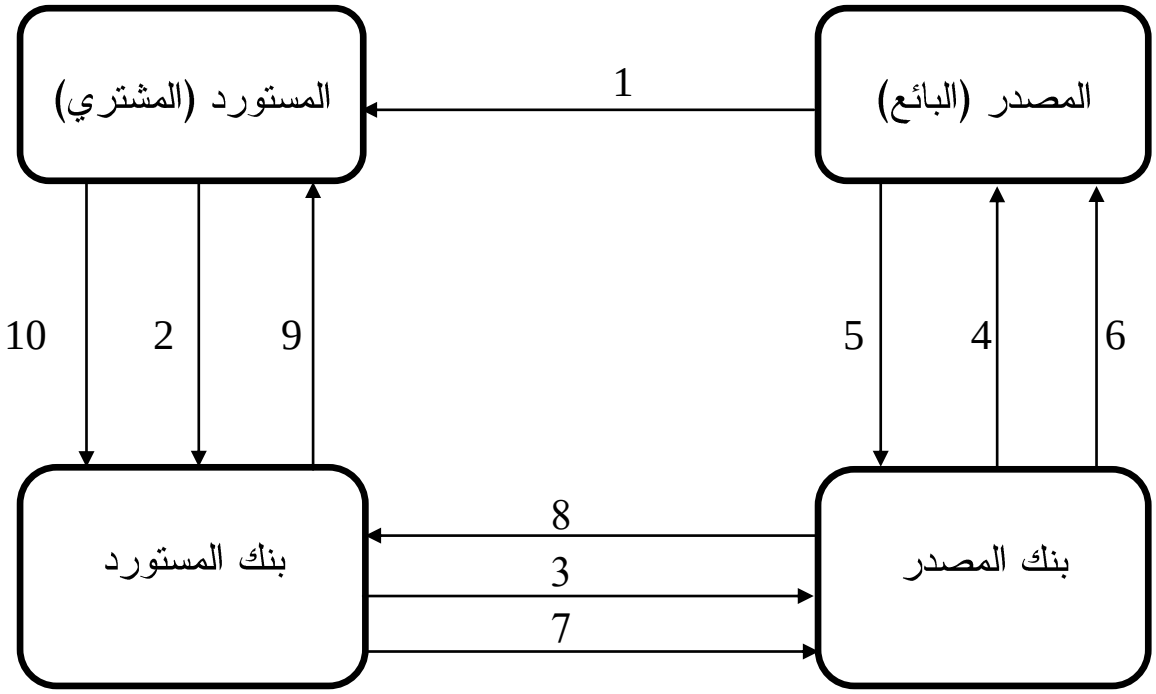
3-5-الاعتماد المستندي بالدفع المقدم أو بالبند الأحمر

ويظهر هذا النوع من الاعتمادات في بعض التعاقدات التجارية ذات القيمة الكبيرة، وقد يحتاج المستفيد إلى مبالغ مالية تمكنه من توفير البضاعة محل العقد، حيث أن المستفيد يحتاج إلى قدر من السيولة النقدية والتي تعينه على الوفاء بالتزاماته، فهو يصدر متضمنا لشروط قيام المشتري بدفع نسبة معينة مقدمة من قيمة الاعتماد إلى المستفيد مقابل مستند معين غالبا ما يكون خطاب ضمان دفعه مقدما مقابل تعهد كتابي من طرف المستفيد على أن يوفر المستندات المطلوبة الخاصة بالشحن أو إرسال البضاعة لاحقا مع احترام الآجال وخلال مدة صلاحية الاعتماد.

4- مراحل سير عملية الاعتماد المستندي

يمكن توضيح مراحل سير عملية الاعتماد المستندي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم02: مراحل سير الاعتماد المستندي



المصدر: حكيمة سبع، **آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2009، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، (غير منشورة)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2015/2014، ص:21

1- العقد التجاري
2- طلب فتح الاعتماد
3- فتح الاعتماد عند مراسله
4- تحويل المستندات
5- إرسال البضاعة
6- تسليم المستندات
7- تسليم الأموال
8- إرسال الوثائق
9- تحويل الأموال
10- تسليم الوثائق

ثانيا: التحصيل المستندي

1- تعريف التحصيل المستندي

وهو آلية أو تقنية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات للبنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله البنك المكلف بالتحصيل مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة".[1]

كما يعرف على انه: تلك العملية التي من خلالها يقوم المصدر بإرسال الوثائق المتفق عليها مع المستورد مرفقة بورقة تجارية (سفتجة) إلى بنك المصدر الذي بدوره يقدمها لبنك أو مراسل أجنبي أو بنك مكلف ليتحصل عليها المستورد مقابل القبول أو الدفع.[2]

ويعرف أيضا أنه: وسيلة تحصل مبلغ من المال يقوم من خلاله البائع (المصدر) بإعطاء حوالة بنكية والمسمى البنك المرجع بتحويل مستندات كالفاتورة، مستندات النقل، قائمة التعبئة، شهادة المنشأ، شهادة المرور للبنك المرسل وعادة ما يكون هذا البنك هو بنك المشتري ويسمى بالبنك الممثل والذي يسلمها لزبونه وهو المستفيد من التحصيل.[3]

يتضح من خلال هذه التعاريف أن التحصيل المستندي ليس تعهدا مصرفيا كما هو الحال في الاعتماد المستندي، بل هو مجرد أمر تحصيل يرد إلى البنك من عملية التصدير دون أن يلتزم البنك بالدفع للمستفيد من هذا التحصيل بمجرد استلام المستندات المطلوبة، وبالتالي ينتظر اللجوء إلى التحصيل المستندي عندما يكون هناك ثقة تامة بين المصدر والمستورد.

2-أطراف التحصيل المستندي

يشمل أربعة أطراف وهي:[4]

2-1-المصدر: وهو الذي يقوم بجمع المستندات وإرسالها إلى بنكه مع الأمر بالتحصيل

2-2-بنك المصدر: وهو الذي يقوم باستقبال المستندات من طرف المصدر ويقوم بدوره بإرسالها إلى البنك المكلف بالتحصيل حسب الإجراءات المطلوبة

1- صونية معزي، **وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي**، مذكرة ماجستير في الحقوق، (غير منشورة)، تخصص: قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2009-2010 ص:167.

2- هيثم صاحب عجلم وعلي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص:40.

3- فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، (غير منشورة)، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 01، بن يوسف بن خدة، 2016-2017، ص:133.

4- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب، القاهرة، 2001، ص:39.

2-3-المستورد: وهو الطرف الذي تقدم له المستندات مقابل الدفع أو القبول.

2-4-البنك المكلف بالتحصيل: أو القبول من طرف المستورد طبقا لأوامر المصدر قبل الدفع.

ثالثا: التحويل الحر

يطلق عليه أيضا بالتحويل الدولي أو التحويلات المصرفية الدولية وهو يعنى بتحويل الأموال بالعملة الأجنبية أو المحلية من حساب إلى آخر من طرف بنك ما، وبأمر من المستورد يجعل حسابه مدين لحساب المصدر الذي يكون حسابه دائنا.

1-أطراف عملية التحويل الحر:

ولهذه العملية مجموعة من الأطراف والعناصر تتمثل في:[1]

1-1-العميل الآمر: وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يصدر أمر الدفع الأول في عملية التحويل المصرفي الحر.

1-2-المصرف المرسل: وهو مصرف العميل الآمر الذي يرسل أمر الدفع إلى المصرف المتلقي

1-3-المصرف المتلقي: وهو مصرف المستفيد الذي يتلقى أمر الدفع من المصرف المرسل ويقيد الأموال في حساب الدائن للمستفيد.

1-4-المستفيد: الشخص الطبيعي أو المعنوي المعين في أمر الدفع الوارد من عميل الآمر لتلقي الأموال.

1-5-المصرف الوسيط: أي مصرف يتلقى غير مصرف العميل الآمر والمستفيد ويتم اللجوء إليه عادة من أجل تسريع عملية التحويل.

2-عناصر عملية التحويل الحر

تتضمن عنصرين مهمين هما:

2-1-أمر التحويل المصرفي: تؤسس عملية النقل المصرفي على إجراء أولي تستند إليه وهو أمر التحويل المصرفي الدولي وهو الطلب الذي بواسطته يأخذ العميل الآمر المبادرة لإعلام مصرفه مباشرة تنفيذ النقل المصرفي.

[1]- صونية معزي، **مرجع سابق**، ص ص: 53-58.

2-2-تنفيذ عملية التحويل: وتسمى مرحلة تسوية الدفع، وتسوية عملية النقل المصرفي الدولي، قد تتم بين بنكين يحتفظ كل منهما بحساب لدى البنك الآخر، وعندئذ تتم التسوية من خلال القيد الدائن أو القيد المدين لحساب أحد البنكين لدى البنك الآخر، وتشمل هذه العملية نوعين من القيود

- **قيد بالخصم:** وهو عملية محاسبية يقوم خلالها البنك الآمر (بنك المستورد) بسحب قيمة نقدية معينة، فتخرج هذه القيمة بصورة نهائية من ذمته المالية لتعلق حق المستفيد بها ولكنها لا تدخل في ذمة هذا الأخير إلا بقيد.
- **قيد بالإضافة:** ويعني إدخال بنك المستفيد القيمة المحولة في الحساب الدائن للمستفيد ومن ثم تحقق عملية تسليم النقود المقيدة.

3-أنواع التحويل الحر

يمكن التعرف عليها من خلال الآتي:[1]

3-1-التحويل الدولي عن طريق البريد: أو ما يعرف بالحوالات البريدية الدولية وتعني قيام الآمر بملء استمارة تضعها المصارف تحت تصرف عملائها مع ذكر معلومات المصدر وإرسالها مع بريد البنك، والتحويل بهذه الطريقة قليل الاستعمال، وذلك لاستغراقها زمن معين كما أنها أقل ضمان لأن المستورد لا يستفيد من مهلة لتسديد دينه وفي المقابل فإن المصدر عليه أن ينتظر مهلة قبل حصوله على المبلغ.

3-2-التحويلات البنكية: وهي عبارة عن وثيقة تتم بواسطتها تسوية الديون تجاه المصدر الذي يقوم بتحصيل مضمونها في البنك.

3-3-التحويل الدولي عن طريق التلكس أو التلغراف: ويقوم المشتري بطلب من بنكه بجعل حسابه مدينا لصالح البائع باستعمال التلكس، وهي أكثر استعمالا لقلة التكاليف ولسرعة التحويل.

3-4-التحويل عن طريق SWIFT : عبارة عن شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة جدا تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة ومحكمة توفر للإتصال السهولة

[1]- عبد القادر السيد متولي، **مرجع سابق**، ص:300.

والسرعة والأمان بين المصدرين والمستوردين وتعد هذه الطريقة الأكثر استعمالا في تسوية مدفوعات التجارة الدولية في الوقت الحالي.[1]

مما سبق عرضه يتضح أن التحويل الحر من أهم التقنيات المستعملة في تسوية مدفوعات التجارة الدولية وتأخذ أربع أشكال رئيسية إما عن طريق الحوالات البريدية أو التحويلات البنكية أو التحويل عن طريق التلكس أو عن طريق SWIFT.

المطلب الثالث: أدوات الدفع المستعملة في التجارة الدولية

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع المصدر والمستورد تسوية التزاماتهما أو دفع أثمان السلع أو الخدمات التي يحصلون عليها وقد تطورت وسائل الدفع عبر العصور، وذلك تبعا للتطور التكنولوجي ومن أهمها:

أولا: وسائل الدفع التقليدية

تعتبر أدوات الدفع القناة الناقلة للسيولة من المستورد إلى المصدر، وهذه الأدوات كثيرة ومتنوعة ومن بينها:

1- الدفع نقدا

وتسمى أيضا الدفع تحت الطلب، وهي أبسط طرق الدفع، وهي وسيلة شائعة الاستخدام في الدول النامية لصعوبة تحويل عملاتها، وهي بذلك وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة وهي تصدر من طرف المنظومة البنكية.[2]

2- الدفع بشيكات

وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية، وهو عبارة عن أمر بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر من الساحب عبر المسحوب عليه، وقد يكون المستفيد شخصا معروفا مكتوبا اسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله، ولهذا فإن الشيك يتضمن ثلاثة أطراف الساحب والمسحوب عليه والمستفيد، وبالتي فالشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل.[3]

---

[1]- عبد الغني ربوح، نورالدين غردة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية بين الواقع والآفاق**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دون ذكر أيام الملتقى، ص:05.

2- عبد القادر سيد متولي، **مرجع سابق**، ص:299.

3- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص:37.

3- الأوراق التجارية: تعد الأوراق التجارية أحد أهم أدوات الدفع المستخدمة في المبادلات التجارية الدولية فهي عبارة عن أوراق مكتوبة تبعا لشكل معين يمثل دينا نقديا مستحق الوفاء بعد مضي أجل قصير، وهي قابلة للتداول والتظهير وجرى العرف لاستعمالها كأداة للوفاء بالديون، ومن أهم أنواعها مايلي:[1]

3-1 الكمبيالة أو السفتجة

وهي ورقة تجارية محررة باسم الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه لفائدة شخص ثالث يدعى المستفيد بدفع مبلغ معين بتاريخ معين، ويتضمن ثلاثة أطراف الساحب والمسحوب عليه والمستفيد، وهي تحرر من طرف المصدر، كما آنه يمكن تظهيرها أو تحصيل قيمتها عند موعد استحقاقها أو خصمها لدى البنوك.

3-2 السند لأمر

وهو سند محرر يلتزم بمقتضاه المدين (المشتري أو المستورد) بدفع مبلغ معين للمستفيد (البائع) أو المصدر في تاريخ محدد وهو قابل للتظهير والتداول ويختلف عن الكمبيالة من حيث أطراف العلاقة وكذا الجهة المحررة، فهو ورقة تجارية تثبت ذمة مالية واحدة عكس الكمبيالة التي يمكن من خلال تسوية دين طرف ثالث، كما أنه يحرر من طرف المستورد عكس الكمبيالة التي تحرر من طرف المصدر.

تجدر الإشارة إلى أن كل من الدفع نقدا وبشيكات وعن طريق الأوراق التجارية من بين الأدوات المستعملة بقلة في تسوية مدفوعات التجارة الدولية.

ثانيا: وسائل الدفع الحديثة

1-الدفع الالكتروني

إن اتساع نطاق المصارف الالكترونية والتجارة الالكترونية سمح بتراجع دور النقود التقليدية أمام ازدهار الدفع الالكتروني وهذا ما آلت إليه الفقرة الأخيرة من نص المادة 18 من النظام رقم: **07-01** [2]حيث يعتبر كل تحويل للأموال وسيلة دفع مهما كانت الأداة المستعملة.

---

[1]- عبد القادر السيد متولي، **مرجع سابق**، ص:300.

2- النظام رقم: **07-01** المؤرخ في 03 فبراير 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المعدل والمتمم.

- **تعريف الدفع الالكتروني**

يعتبر عملية تحويل أموال هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي استخدام الكمبيوتر،[1] ويظهر ذلك من خلال التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الإعلام، تم استحداث وسائل جديدة تعد أكثر ملاءمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية باستخدام الطرق الالكترونية وذلك عبر شبكة الانترنيت.[2]

2-الدفع عن طريق سويفت

هو ما يعرف بالتحويل الحر، حيث يعتبر نظام تحويل دولي ما بين البنوك يستعمل الرسائل الالكترونية النموذجية عبر شبكة آمنة وهو التحويل الالكتروني ما بين البنوك الأقدم والأكثر استعمالا في العالم، [3]

وسيتم التطرق إلى هذا النظام بشيء من التفصيل في المطلب الموالي.

1- واقد يوسف، **النظام القانوني للدفع الالكتروني**، مذكرة ماستر في القانون العام، تخصص: قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص:20.

2- شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجاري، تخصص: **إدارة العمليات التجارية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر- 2011، ص:41.

3- سعد أحمد، **العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص:157.

المطلب الرابع: استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقنيات التجارة الدولية

إن المتعارف عليه تقليديا أن العمليات التجارية والمالية كانت جلها تتم يدويا مرتكزة على مستندات ورقية، غير أنه وتحت اتساع مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة سيما مجال المعلوماتية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للفرد كان يجب التفكير في إدخال هذه الأخيرة في العمليات التجارية.

وتم التفكير في إنشاء نظام عالمي لربط البنوك، يقوم بإتمام مختلف العمليات المصرفية المتبادلة بين المؤسسات المالية وذلك من خلال لغة واحدة ونظام اتصال واحد، هذا النظام هو نظام SWIFT

أولا: نظام سويفت* SWIFT [1]

1- تعريف نظام سويفت: نظام سويفت المالي هو نظام يتم استخدامه في عالم المعاملات المالية، ويعمل على الاتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم.

2- مزايا نظام سويفت:

- **السرعة:** سرعة إرسال الرسائل المتعلقة بالتعليمات والمعاملات المالية، تستغرق الرسالة مابين 20-50 ثانية للوصول إلى المرسل إليه.
- **التوحيد:** الدقة وسهولة التعامل مع النظام من خلال نماذج وأشكال موحدة للرسائل.
- **إنقاص التكلفة:** انخفاض تكلفة تنفيذ معاملات البنوك والمؤسسات المالية من خلال رسائل السويفت وذلك بشكل ملحوظ عند المقارنة في حالة إرسال الرسائل من خلال التلكس.
- **التأمين:** حيث يقوم النظام بنقل الرسائل في سرية وأمان تام من خلال تشفير الرسائل خلال مراحل انتقالها عبر شبكة الشفرة الخاص بمستخدم النظام في حالة الإرسال وكذا التأكد من صحتها في حالة الاستقبال.
- **الإتاحة:** يقوم النظام بإتاحة شبكة اتصالات يتم من خلالها ربط أعضاء السويفت (البنوك والمؤسسات المالية) بشكل متصل (24 سا في اليوم/7 أيام في الأسبوع).

[1]- حسين مصطفى هلال، **ندوة الخدمات البنكية الالكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية)**، القاهرة، 25-29 نوفمبر 2007، ص:4.

*SWIFT : Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication

3- التعاملات المالية التي يتم تغطيتها من خلال سويفت

تتمثل أهم التعاملات فيمايلي:[1]

- أوامر الدفع والشيكات؛
- التحويلات المالية؛
- المعاملات الدولية؛
- التحصيلات (مستندات وشيكات)؛
- الأوراق المالية (أسهم وسندات)؛
- الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان؛
- الشيكات السياسية؛
- إدارة حسابات المراسلين.

ومن خلال ما سبق فإن نظام SWIFT نظام يستعمل لتسوية العمليات البنكية لذلك عد أفضل نظام لتسوية عمليات تمويل التجارة الدولية.

بعد التعرض لأفضل نظام تستخدمه البنوك في تسوية عملياتها عبر الانترنيت سيتم التعرض الآن لشكل من أشكال عمليات تمويل التجارة الدولية الذي أدخلت عليه التكنولوجيا الحديثة وهو الاعتماد المستندي الالكتروني.

ثانيا: الاعتماد المستندي الالكتروني

1- تعريفه: هو عبارة عن تبادل الوثائق والمستندات الكترونيا من خلال البريد الالكتروني أي انه لا يكون ورقيا ولكن عبر الشاشات الذي يحقق للمتعاملين بالتجارة والبنوك مصداقية المعلومات ومنشئها.[2]

2- القواعد الخاصة بالاعتمادات الالكترونية التي تتعلق بتقديم المستندات إلكترونيا:

تتمثل القواعد الخاصة بالاعتمادات الالكترونية في النقاط التالية: [3]

1- حسين مصطفى هلال، **مرجع سابق**، ص ص:6-7.

2- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، **مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون**، المجلد الأول، سنة 2003، ص:20.

3- **نفس المرجع أعلاه**، ص:20.

– ليست هناك حاجة لوضع قواعد جديدة الكترونية تفتح اعتماد مستندي لان القواعد العامة UCP تسمح بذلك سواء بـــ SWIFT أو بالبريد الالكتروني

– القواعد الالكترونية لا تعمل بشكل منفصل عن القواعد الورقية وعندما نقول أن الاعتماد المستندي الالكتروني يخضع للقواعد الالكترونية يعني انه يخضع للقواعد الالكترونية والعادية أي القواعد العامة.

– يطلق على القواعد العامة الالكترونية مصطلح *E-UCP فإذا فتح الاعتماد المستندي على أساس أنه يخضع للقواعد العامة الالكترونية E-UCP فانه يخضع أيضا للـــ **UCP أي القواعد العامة العادية، أما إذا فتح الاعتماد على أساس انه يخضع للـــ UCP فانه لا يخضع للـــ E-UCP ولذلك عند فتح الاعتماد على أساس SWIFT يجب إضافة أنه لا يخضع للـــ E-UCP (إذا كان يقبل تقديم المستندات الالكترونية).

*E-UCP :Electronic letters of Credit
**UCP : The Uniform Customs and Practice for Documentary Credits

خلاصة:

قد تم في هذا الفصل دراسة أهم المفاهيم الأساسية للإعلام والاتصال التي تستخدمها المصارف، وقد أسقطت هذه التكنولوجيا على نشاط مهم للمصرف يتمثل في تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

وقد وجد أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا هاما من أجل حصول البنك على مكانة متميزة بين منافسيه، وذلك لما تلعبه من دور في تخفيض التكاليف وتحقيق سرعة فائقة في إنجاز المعاملات والتقليل المعاملات الورقية المعرضة للإتلاف والضياع مما يجعل المصرف في مأمن والعميل أيضا.

وخلاصة القول أن التكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة تأثير بوجه عام على فعالية نشاط البنك وخاصة على تقنيات تمويل التجارة الخارجية، حيث استخدمت المصارف أنظمة عالمية أهمها نظام سويفت SWIFT لربط البنوك فيما بينها وتسهيل المعاملات لجذب عملاء جدد ودائمين.